Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 7, Issue 44 (2023) • P: 51 - 42
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps
ISSN: 2522-3399 (Online) • ISSN: 2522-3399 (Print)

Education and economic growth in Kingdom of Saudi Arabia during the period from 2000AD to 2020AD

Mrs. Wafaa Mohamad Al-Otaibi
College of Education | University of Hafr Al-Batin | KSA

Received: 22/05/2023
Revised: 03/06/2023
Accepted: 12/07/2023
Published: 30/11/2023

* Corresponding author: walotaibi2015@gmail.com

Citation: Al-Otaibi, W. M. (2023). Education and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the period from 2000 AD to 2020 AD. *Journal of Educational and Psychological Sciences, 7*(44), 42 – 51. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E220523

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aimed to identify the reciprocal relationship between education and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the period from 2000 to 2020, through reviewing government expenditure on higher education and economic growth rates during that period. The study relied on descriptive and analytical methods by collecting relevant data and statistics, and analyzing them in order to draw conclusions about the relationships between the study variables. Government spending on higher education witnessed a significant increase, from 490 million Saudi riyals in the year 2000 to 960 million Saudi riyals in the year 2007. Additionally, the economic growth rate also saw an increase during the same period, from 1.4 billion Saudi riyals in the year 2000 to 3.2 trillion Saudi riyals in the year 2020. The study found a positive relationship between government expenditure on higher education and economic growth rates in the Kingdom during that period, while the increase in the number of graduates did not have a positive impact on economic growth rates. The results also showed a significant correlation between the gross domestic product and the oil sector. In light of this, the study recommended the need to link the outputs of higher education with the needs of the labor market, and to optimize investment in education expenditure to maximize the economic return from it.

Keywords: Education, Economic Growth, Government Spending, Kingdom of Saudi Arabia.

التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2020م

أ. وفاء محمد العتيبي
كلية التربية | جامعة حفر الباطن | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2020م، وذلك من خلال استعراض الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والإحصاءات ذات الصلة، وتحليلها بهدف استنتاج العلاقات بين متغيرات الدراسة. شهد الإنفاق الحكومي على التعليم العالي زيادة مطردة من 490 مليون ريال سعودي في عام 2000م إلى 960 مليون ريال سعودي في عام 2007م. كما شهد معدل النمو الاقتصادي زيادة خلال نفس الفترة من 1.4 مليار ريال سعودي في عام 2000م إلى 3.2 تريليون ريال سعودي في عام 2020م. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة خلال تلك الفترة، بينما لم تنعكس الزيادة في أعداد الخريجين إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة بالقطاع النفطي. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، والاستثمار الأمثل للإنفاق على التعليم لتعظيم العائد الاقتصادي منه.

الكلمات المفتاحية: التعليم، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، المملكة العربية السعودية.

1- المقدمة.

تعُد دراسة العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي أحد الجوانب المهمة، وذلك لوصفها أحد طرق المعرفة التي تؤثر كل منهما على الآخر، حيث يرتبط التعليم بشكل كبير بالدخل، فهو يعتمد على درجه نموه ومستواه، لذا فإنّ نشر التعليم من خلال التوسع في المراحل المختلفة للتعليم يستلزم توفر التكاليف، لهذا يعتبر الدخل مصدرها، كما نجد أنّ نمو الدخل بشكل مستقر لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع مستوى التعليم في الدولة. وتنبع أهمية التعليم من طريقين، أولهما وجود جمهور كبير في مجال التعليم في جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، والطريق الثاني هو وجود علاقة قوية وواضحة بين التعليم والدخل على المستوى الفردي والقومي (جبلز، وآخرون، 1995).

وهنا يتحقق الأثر المباشر للتعليم في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والمهارات لدى القوى العاملة، وذلك نظراً لقياس دور تعليم القوى البشرية في النمو والتنمية الاقتصادية لما له من أهمية في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها بين كافة القطاعات المختلفة، ولما له علاقة بمستوى الدخل والنمو الاقتصادي في الاتجاه نحو التعليم الجامعي (عبد الموجود، 1991).

مشكلة الدراسة:

لقد شهد قطاع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً وسريعاً وذلك بالتزامن مع النمو الاقتصادي على جميع الأصعدة، فقد خطت المملكة خطوات جيدة في مجال النهضة التعليمية وتزايد أعداد خريجي برامج التعليم الجامعي المتنوعة، اعترافاً من الدولة بأهمية العنصر البشري الذي يعُد أداة النمو وتحقيق الأهداف.

وفي ضوء اهتمام حكومة المملكة بتوفير البيئة المناسبة وأيضاً زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، فقد سعت الدولة إلى تحقيق إصلاحات في نظام التعليم العالي السعودي، كما اهتمت أيضاً بمنح فرص التعليم الجامعي لأكبر عدد ممكن من الشباب في المملكة، فكان فتح الكليات والجامعات والمعاهد في كافة التخصصات التقليدية وغير التقليدية في المجالات الإنسانية والعلمية والتي تتعلق بالنمو الاجتماعي والاقتصادي للبلاد (Smith, & Abouammoh, 2013).

أسئلة الدراسة:

تتمحور الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2020م، والذي يتفرع عنه الأسئلة التالية:

1- ما مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2000م إلى 2020م؟
2- ما مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزيادة في أعداد الخريجين وأثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
3- ما مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية وبين القطاع النفطي فيها؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2000م إلى 2020م.
2- البحث في العلاقة بين الزيادة في أعداد الخريجين وأثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
3- تحليل الارتباط ما بين الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية وبين القطاع النفطي فيها.

أهمية الدراسة:

تُعد دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي من المواضيع ذات الأهمية نظراً للدور المحوري الذي يلعبه التعليم في النهوض بالمجتمعات وتطويرها. إذ أن الاستثمار في تعليم وتدريب الأفراد ينعكس إيجاباً على قدراتهم ومهاراتهم الإنتاجية مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يتطلب تطوير نظام التعليم وتوسيعه توافر الموارد المالية اللازمة التي غالباً ما تأتي من عائدات النشاط الاقتصادي في الدولة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تلقي الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التعليم العالي ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة من عام 2000م إلى 2020م. حيث شهد هذا القطاع توسعاً كبيراً من حيث الإنفاق الحكومي

وأعداد الملتحقين والخريجين. وتحاول الدراسة تقييم مدى انعكاس ذلك على مؤشرات النمو الاقتصادي في المملكة خلال تلك الفترة. مما يوفر رؤى مفيدة لصانعي القرار حول سبل تطوير التعليم وربطه باحتياجات التنمية الاقتصادية.

بدأت المملكة العربية السعودية تحقيق تطور كبير في قطاع التعليم الجامعي في الفترة من عام 2000م إلى عام 2020م. وكان هذا التطور متزامنًا مع النمو الاقتصادي الذي شهدته المملكة على مختلف الأصعدة. يمكن تبرير أهمية البحث في التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة من عدة جوانب:

1- العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي: يُعتبر التعليم أحد العوامل الرئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال توفير فرص التعليم العالي وتطوير جودة التعليم، يمكن تأهيل الكوادر البشرية الماهرة والمتخصصة التي تلعب دورًا حاسمًا في تحسين البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز الابتكار والإنتاجية.
2- توفير فرص العمل: يساهم التطور في قطاع التعليم الجامعي في توفير فرص عمل للخريجين وتحسين فرص العمل في السوق المحلي. يمكن للبحث أن يسلط الضوء على تأثير النمو في عدد الخريجين وتنوع التخصصات على انخفاض معدلات البطالة وتحسين فرص العمل في المملكة.
3- الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية: يعتبر التطور في التعليم الجامعي أساسًا لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. من خلال توفير التعليم العالي في مختلف التخصصات، يمكن تطوير المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، مثل التنمية البشرية وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
4- تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030: تهدف رؤية المملكة 2030 إلى تحقيق تنمية شاملة وتنوع اقتصادي وتطوير مجتمع معرفي. يمكن للبحث في التعليم والنمو الاقتصادي أن يساهم في تقييم تقدم المملكة نحو تحقيق هذه الأهداف وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التركيز والتطوير.
5- الفهم الأكاديمي والعلمي: يساهم البحث في التعليم والنمو الاقتصادي في إثراء المعرفة الأكاديمية والعلمية في هذا المجال. يمكن للدراسات والأبحاث أن تكشف العلاقات السببية وتوفر الأدلة القوية لتحسين سياسات التعليم وتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

لذا فهناك حاجة للبحث في التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2020م.

2- منهجية الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال جمع البيانات والإحصاءات ذات الصلة، وتحليلها بهدف استنتاج العلاقات بين متغيرات الدراسة. يركز هذان المنهجان على استخدام الأدوات المنهجية المناسبة والتقنيات الإحصائية المتاحة للتوصل إلى تحليل دقيق وشامل للبيانات.

تم اختيار المراجع المستخدمة في المسح الأدبي وفقًا للمعايير المحددة التي تشمل الأهمية، والموثوقية، والصلة بموضوع الدراسة. تم قراءة المقالات والكتب والدوريات العلمية ذات الصلة وتحليلها بعناية لاستخلاص المعلومات والأفكار الرئيسية التي تم تضمينها في الدراسة ودعم النقاط والتحليلات المقدمة.

3- الإطار النظري والدراسات السابقة.

3-1-1-المبحث الأول- واقع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية

بدايةً، يجدر الإشارة إلى أن التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية قد شهد نمواً ملحوظاً وتوسعاً كبيراً على مر السنوات. ومن المثير للاهتمام أن الانطلاقة الأولية لهذا النمو كانت في عام 1950م عندما تأسست كلية الشريعة، والتي تُعتبر أول مؤسسة لعملية التعليم العالي في المملكة.

منذ ذلك الحين، شهدت المملكة زيادة كبيرة في عدد الجامعات. حيث بدأت عملية التوسع بتأسيس المزيد من الجامعات الحكومية والخاصة، مما أدى إلى ارتفاع العدد الإجمالي إلى 29 جامعة حكومية. بالإضافة إلى ذلك، هناك قطاع التعليم بالهيئة الملكية في ينبع والجبيل، والذي يشمل عدة معاهد وكليات تقدم تعليماً عالياً. وتضم المملكة أيضاً المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني، وكلية الأمير سلطان العسكرية للعلوم الصحية بالظهران، ومعهد الإدارة العامة.

إلى جانب الجامعات الحكومية، يوجد أيضاً 14 جامعة أهلية و20 كلية أهلية في المملكة. تعد هذه الجامعات والكليات الأهلية بديلاً هاماً للتعليم الجامعي، وتوفر العديد من التخصصات والبرامج التعليمية للطلاب والطالبات.

وتعكس الإحصائيات الأخيرة في عام 2018 نمواً ملحوظاً في عدد المقيدين في التعليم الجامعي بالمملكة. فقد بلغ إجمالي عدد الطلاب والطالبات المقيدين في تلك السنة 1,620,491 طالب وطالبة. هذا الرقم يبرز الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة والتزام الشباب بمواصلة تعليمهم وتحقيق طموحاتهم الأكاديمية.

يعكس هذا النمو السريع في التعليم الجامعي التزام المملكة العربية السعودية بتطوير القطاع التعليمي وتوفير الفرص التعليمية للشباب. ويعد تعزيز التعليم العالي جزءًا أساسيًا من رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تطوير القدرات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات.

بالإضافة إلى ذلك، فقد خصصت الدولة ميزانيات كبيرة لتلبية احتياجات تلك المؤسسات، وأيضاً لإتمام المشاريع التعليمية الضخمة، وبهذا ارتفعت مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي، بمعدلات تتخطى نمو أعداد الطلبة المقيدين، وارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق على التعليم إلى معدلات تتخطى النسب العالمية (وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، 2014). وبذلك، فقد زادت نسبة التحاق الطلاب بالتعليم العالي بعد تخرجهم من التعليم العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2000-2020م، وهذا ما يعكسه الشكل (1).

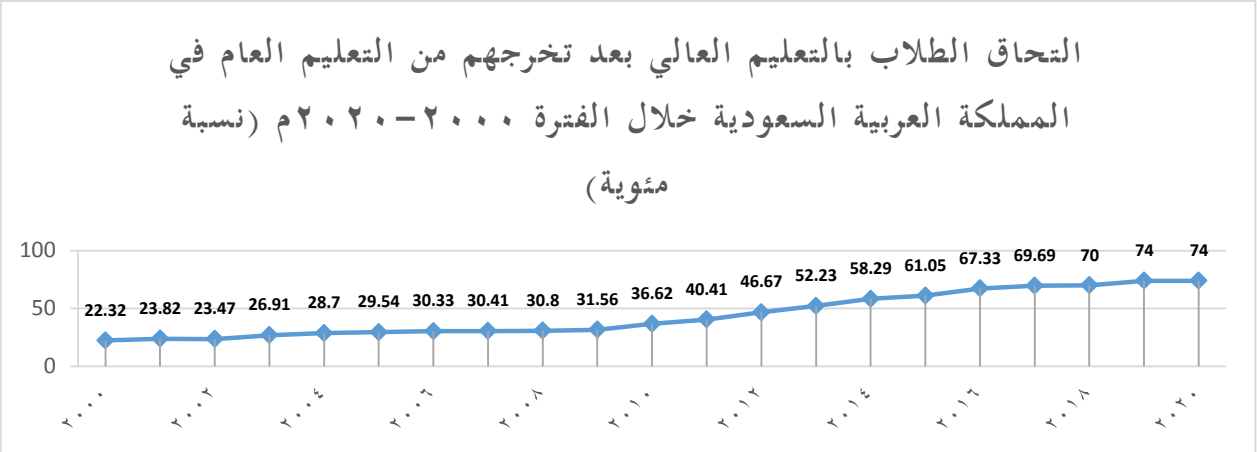

الشكل (1): التحاق الطلاب بالتعليم العالي بعد تخرجهم من التعليم العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2020م (نسبة مئوية)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (البنك الدولي، 2023).

نستنتج من الشكل السابق أنّ هناك تطورات كبيرة في الاهتمام بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والتي يمكن أن نراها عند التطلع إلى ما أشارت إليه الإحصائيات في مؤسسات التعليم العالي، حيث نجد أنّ النسبة المئوية لالتحاق الطلاب بالتعليم العالي بعد تخرجهم من التعليم العام في المملكة العربية السعودية قد كانت 22.32% في عام 2000م، بينما ارتفعت النسبة في عام 2020م حتى بلغت 74%.

مما تقدم يرى الباحث أنّ التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية قد شهد نموًا كبيرًا وتوسعًا ملحوظًا على مر السنوات، حيث زاد عدد الجامعات والكليات الحكومية والأهلية. ويبرز الارتفاع الملحوظ في عدد المقيدين في التعليم الجامعي، مما يعكس الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة والتزام الشباب بالتعليم والتحصيل الأكاديمي. كما يعكس النمو السريع في التعليم الجامعي التزام المملكة بتطوير القطاع التعليمي وتحقيق رؤية المملكة 2030 في تنمية القدرات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة. كما يظهر التزام الدولة بتخصيص ميزانيات كبيرة لتلبية احتياجات المؤسسات التعليمية وتنفيذ المشاريع التعليمية الضخمة.

وفي نفس السياق، فقد ازدادت أعداد الخريجين من التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2017م بشكلٍ ملحوظ، وهذا ما يعكسه الشكل (2).

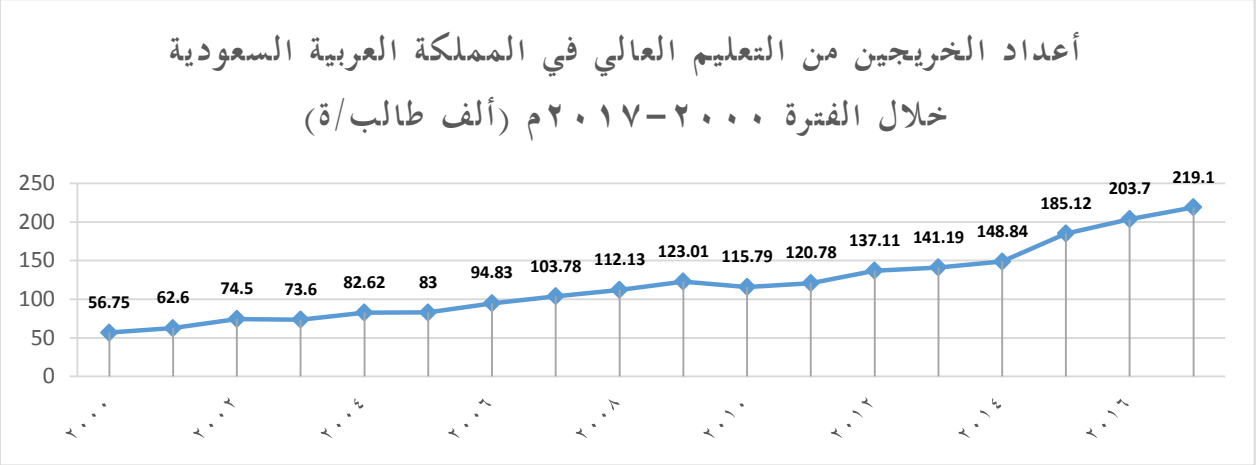

الشكل (2): أعداد الخريجين من التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2017م (ألف طالب/ة)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (إحصائيات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، 2017).

نستنتج من الشكل السابق ازدياد ملحوظ لأعداد الخريجين من التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ عددهم 56.75 ألف طالب عام 2000م، بينما ازداد هذه العدد إلى 219.1 ألف طالب في عام 2017م. ولعلّ يرجع هذه الازدياد إلى أنّ المملكة العربية السعودية قد حققت الكثير من الإنجازات في قطاع التعليم العالي، وذلك خلال فترة قصيرة، وذلك بفضل توفير الدولة الموارد والمخصصات المالية اللازمة لكي تحقق التوسع في التعليم، وخاصة أن المسؤولية الكبيرة والعبء في مجال التعليم العالي على الدولة، وبناء عليه ازدادت مخصصات التعليم العالي بالتزامن مع موازنات التعليم جميعها ومع ما ينفق على تنمية الموارد البشرية من إجمالي مخصصات الدولة.

مما تقدم يرى الباحث، أنّ قطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية قد شهد نموًا وتوسعًا كبيرين على مر السنين. فقد شهدت البلاد زيادة في عدد الجامعات والكليات، سواء الحكومية أو الخاصة. تشير الإحصاءات إلى زيادة ملحوظة في عدد الطلاب المسجلين في التعليم العالي، مما يعكس الطلب المتزايد والالتزام بتحقيق الإنجازات الأكاديمية. يعكس النمو السريع في التعليم العالي التفاني الذي توليه المملكة لتطوير قطاع التعليم وتحقيق أهداف رؤية 2030. فقد خصصت الحكومة ميزانيات كبيرة لتلبية احتياجات المؤسسات التعليمية وتنفيذ مشاريع تعليمية ضخمة. بالإضافة إلى ذلك، زاد عدد خريجي التعليم العالي بشكل كبير، مما يشير إلى إنجازات المملكة في هذا القطاع.

3-1-2-البطالة وأثرها في النمو الاقتصادي في التعليم في المملكة العربية السعودية

يتأثر النمو الاقتصادي بشكل كبير بمستوى البطالة في الدولة، حيث يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى تفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية. أحد الآثار الرئيسية للبطالة هو زيادة العبء المالي على الحكومة والأسر، حيث يصبح عليهم تحمل تكاليف إعالة العاطلين عن العمل. هذا يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي للأسر وتقليل الادخار والاستثمار، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يقل العرض من السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وتدهور المعيشة. علاوة على ذلك، يزيد ارتفاع مستويات البطالة من عدد المستهلكين والمعتمدين على الدعم الاجتماعي، مثل إعانات البطالة والرعاية الصحية المجانية. وهذا يزيد العبء على موارد الحكومة ويقلل من إمكانية استثمار تلك الموارد في المشروعات الاقتصادية الأخرى التي تعزز النمو وتعمل على زيادة القدرة الإنتاجية (شطي، والمطيري، 2022).

لذا، تعتبر مكافحة البطالة وتعزيز فرص العمل من أهم التحديات الاقتصادية التي يواجهها أي بلد، حيث تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع بشكل عام. يظهر الجدول (1) العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة في الفترة من 2000-2020م.

الجدول (1): العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة في الفترة من 2000-2020م

العام	مؤشر البطالة	الإنفاق بالمليون ريال
2000	8.1	490.000.000
2001	8.3	530.000.000
2002	9.7	470.000.000

العام	مؤشر البطالة	الإنفاق بالمليون ريال
2003	10.4	500.000.000
2004	11.0	560.000.000
2005	11.5	700.000.000
2006	12	870.000.000
2007	11.2	960.000.000
2008	10	105.000.000
2009	10.5	122.000.000
2010	10.50	137.600.000
2011	12.40	150.000.000
2012	12.10	168.600.000
2013	11.70	204.000.000
2014	11.70	210.000.000
2015	11.60	217.000.000
2016	12.30	205.826.000
2017	12.80	200.329.000
2018	12.90	228.000.000
2019	12.00	192.820.000
2020	11.80	193.000.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (الهيئة العامة للإحصاء، 2021).

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة بعض الأنماط والتغيرات في البيانات. في الفترة من 2000 إلى 2006، زاد الإنفاق على التعليم بشكل مستمر، حيث ارتفع من 490 مليون ريال في عام 2000 إلى 870 مليون ريال في عام 2006. وفي الوقت نفسه، انخفض مؤشر البطالة من 8.1٪ في عام 2000 إلى 12٪ في عام 2006. مع ذلك، بدءاً من عام 2007، بدأت الأنماط في البيانات تتغير. حيث بلغ الإنفاق على التعليم 960 مليون ريال في عام 2007، بينما انخفض بشكلٍ ملحوظ إلى 192.820 مليون ريال في عام 2019. وفي الوقت نفسه، تباين مؤشر البطالة بين 10٪ و12.9٪ خلال هذه الفترة.

بناءً على هذه البيانات، يمكن القول أنّه لا يوجد علاقة سببية قوية وواضحة بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة في هذه الفترة. قد يكون هناك عوامل أخرى تؤثر على معدلات البطالة بشكل أكبر، مثل التغيرات الاقتصادية العامة والسياسية والاجتماعية.

مما تقدم يرى الباحث أنّ البطالة تؤثر على النمو الاقتصادي وتزيد العبء المالي على الحكومة والأسر، وتقلل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار، وتزيد الأسعار. لكنّ العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة غير واضحة وقد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على معدلات البطالة (كالنمو الاقتصاديّ العام، والتكنولوجيا والتغييرات الهيكلية، والعوامل العالمية).

3-1-3-علاقة النمو الاقتصادي بالتعليم في المملكة العربية السعودية:

يؤثر التعليم بشكل كبير على النمو الاقتصادي، وذلك لعدة أسباب. أولاً، يمنح التعليم الأفراد المهارات اللازمة للمشاركة في الإنتاج بجميع أشكاله. بفضل التعليم، يكتسب الأفراد المعرفة والمهارات التقنية والاجتماعية التي تمكنهم من أداء وظائف متخصصة وتعزز قدراتهم في سوق العمل. وبالتالي، يتمكنون من الإسهام في تعزيز الإنتاجية وتطوير الاقتصاد.

ثانيًا، يمنح التعليم الأفراد المعلومات المتخصصة والعامة التي تساعدهم في اتخاذ قرارات أفضل في المجال الاقتصادي. من خلال فهمهم للمفاهيم الاقتصادية والتحليلات والأدوات، يكون لديهم القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة بشكل فعال في العمل المنتج. هذا يعزز الكفاءة ويحسن جودة الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى الدخل للأفراد والمجتمعات.

ثالثًا، يلعب التعليم دورًا حاسمًا في تحسين مستوى المعيشة. فعندما يتلقى الأفراد تعليمًا جيدًا، فإنهم يتمتعون بفرص أفضل للحصول على وظائف ذات رواتب عالية وفرص تقدم مهني. بالإضافة إلى ذلك، التعليم يعزز فرص النمو الشخصي والتطور المهني، مما يسهم في تحقيق رفاهية أفضل للأفراد وتحسين جودة حياتهم.

بهذه الطرق، يلعب التعليم دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في السعودية، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة التي يوليها البلد للتعليم كعامل أساسي في بناء مستقبل واعد للأفراد والمجتمع. وقد حقق الاقتصاد السعودي تطوراً كبيراً على مدار السنوات الماضية طبقاً لخطط التنمية، يعكس الجدول (2) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2020م) (مليون ريال) (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018).

الشكل (3): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2020م) (مليون ريال)

السنة	النسبة	السنة	النسبة
2000	1422088	2011	2178792
2001	1404870	2012	2296697
2002	1365264	2013	2358690
2003	1518748	2014	2444841
2004	1639617	2015	2545236
2005	1731006	2016	2587758
2006	1779274	2017	2568570
2007	1812139	2018	682.5 مليار ريال
2008	1925394	2019	3.1 تريليون ريال
2009	1885745	2020	3.2 تريليون ريال
2010	1980776		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادً على (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018).

يوضّح الشكل السابق أنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية قد ازداد بشكل كبير على مر السنوات، باستثناء انخفاض طفيف في عام 2002. وقد لوحظ أعلى زيادة في الفترة بين عامي 2009 و2020، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 1.8 مليار ريال في عام 2009 إلى 3.2 تريليون ريال في عام 2020. وهذا يشير إلى نمو اقتصادي قوي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المدروسة. بشكل عام، يوضح الجدول اتجاهاً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية، مما يشير إلى اقتصاد نامٍ ومزدهر.

وبتتبع تغيرات الناتج المحلي منذ عام 2000، يتضح مدى تطور النمو الاقتصادي، مما يشكل نتائج جيدة في الخطط التنموية للمملكة، لكي تستطيع التوازن بين طموحات التنمية طويلة الآجل في المملكة وبين واقع الاقتصاد العالمي وتداعياته.

وبناء على ذلك يتضح لنا أن هناك خطورة في الاعتماد على إيرادات النفط كمورد اقتصادي، وذلك لما ينتج عنه من مخاطر كبيرة، في دولة لا تعتمد على إيرادات الدولة من الضرائب، ولا تتوافر لقطاع الصناعة العمالة الوطنية، ولا لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة، وليس هناك قطاعات اقتصادية، لذا كان من الضروري أن تتبع المملكة طريقاً للتنمية وهو رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وهذه الرؤية تحمل هدفاً استراتيجياً ينص على تنمية وتنويع الاقتصاد للوصول إلى اقتصاد مزدهر الذي يعُد هدفاً رئيسياً لرؤية 2030، وذلك بالسعي لإطلاق القدرات غير نفطية الواعدة ورفع قيمة الصادرات غير النفطية وتنميتها، ومساهمة القطاع الخاص في ذلك، واندماج الاقتصاد السعودي في المنظومة الإقليمية والعالمية، لهذا بدأت المملكة بالمضي والتقدم لتحقيق هذه الخطط وما نراه اليوم هو تحقيق لأهداف المسيرة التنموية الجديدة للمملكة العربية السعودية.

مما تقدم يرى الباحث أنّ للتعليم تأثير كبير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يوفر التعليم المهارات اللازمة للمشاركة في الإنتاج ويساهم في تحسين جودة الإنتاج والكفاءة. كما يساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل ويعزز فرص الحصول على وظائف ذات رواتب عالية وتقدم مهني. يساهم التعليم أيضًا في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة. تطور الناتج المحلي الإجمالي في السعودية يعكس النمو الاقتصادي القوي والاستراتيجية الرامية لتنمية وتنويع الاقتصاد لتحقيق رؤية المملكة 2030.

ثانياً-الدراسات السابقة:

1- دراسة **(Harman ,2022)** بعنوان:" أثر أهداف التنمية المستدامة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دور التعليم والتدريب "، وهدف البحث إلى التحقيق التجريبي في العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة المختارة للأمم المتحدة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كوكيل للرفاهية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. كما يبحث في دور التعليم والتدريب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقًا للرؤية السعودية 2030، التي تركز على اقتصاد المعرفة. يستخدم هذا البحث تحليل الانحدار المتعدد

لاستكشاف العلاقة بين متغيرات أهداف التنمية المستدامة والناتج المحلي الإجمالي. وتبين النتائج أن التعليم والتدريب، والمساواة بين الجنسين/تمكين المرأة، وانبعاثات غازات الدفيئة، والعمالة اللائقة ترتبط ارتباطا إيجابيا وكبيرا بنمو الناتج المحلي الإجمالي في حين يبدو أن الفقر والجوع والصحة مرتبطة ارتباطا سلبيا. يشير البحث إلى أن التعليم والتدريب يمكن أن يعززا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والصحية دون المساس بالأهداف البيئية. وبالتالي، يجب على الحكومة السعودية أن تستثمر أكثر في التعليم والتدريب لتعظيم أوجه التآزر وتقليل المفاضلات بين أهداف التنمية المستدامة وسيساعد هذا على تعزيز توليد فرص العمل المستدامة، وبناء رأس المال البشري، وتحسين التمكين الاجتماعي والاقتصادي من خلال التكنولوجيا، وتعزيز النمو الاقتصادي.

2- **دراسة (Alkhateeb, 2020)** بعنوان:" دور التعليم والنمو الاقتصادي في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المملكة العربية السعودية" وبينت نتائج الدراسة أنه يمكن أن يلعب التعليم دورًا فعالًا في بناء المسؤولية الاجتماعية في مجتمع يمكن أن يساعد في تقليل التلوث الانبعاثات. يبحث هذا البحث في آثار التعليم واستهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات الفترة 1971-2014. نجد أن التعليم الابتدائي لا يمكن أن يؤثر على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ولكن التعليم الثانوي له تأثير سلبي في حين أن استهلاك الطاقة له تأثير إيجابي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. على المدى الطويل، علاقة مقلوبة على شكل حرفU بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي.

3- **دراسة (حسن، 2020)** بعنوان:" أثر النمو الاقتصادي على البطالة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2018م "هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2018 والوقوف على الإجراءات الاقتصادية التي تقوم بها السلطات لمعالجة الآثار السلبية لارتفاع معدلات البطالة، باستخدام مصفوفة الارتباط واختبار السببية ومنهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ، ونموذج اوكون، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي ومصادر أخري، من اهم فرضيات الدراسة، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والبطالة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها بلورة سياسات اقتصاديات جديدة للتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للإيرادات والحد من معدلات التضخم والعمل على زيادة الاستثمارات بما يؤدي لارتفاع حجم استيعاب سوق العمل .

4- **دارسة (الخوري وحمدان، 2015)** حول علاقة الاستثمار في التعليم العالي بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، والتي قامت بإجراء مقاربة فكرية وأخرى تطبيقية لتحري العلاقة المعنية، وقد طورت الدراسة نموذجا قياسيا لتحديد تأثير الاستثمار في التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1974-2013. لم تتمكن الدراسة من إثبات إيجابية دور الاستثمار في التعليم العالي في التنمية، بل تبين العكس، حيث كان للثروة النفطية وما تبعها من نمو اقتصادي الأثر الواضح في تحريك الاستثمار في التعليم العالي، ووفقا لذلك، أثارت الدراسة عددا من التوصيات التي من شأنها تفعيل دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب:

- الهدف: تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2020م. في حين ركزت الدراسات السابقة على جوانب محددة مثل أهداف التنمية المستدامة أو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو البطالة.
- المدى الزمني: تغطي الدراسة الحالية الفترة من 2000م إلى 2020م بينما تناولت معظم الدراسات السابقة فترات مختلفة مثل 1971-2014م أو 1980-2018م.
- المنهجية: اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والتحليلي في حين استخدمت الدراسات السابقة منهجيات مختلفة مثل تحليل الانحدار المتعدد أو اختبار السببية.
- العينة: ركزت الدراسة الحالية على المملكة العربية السعودية فقط بينما تناول بعض البحوث السابقة عينات من دول مختلفة أو مقارنة بين دول.
- المتغيرات: ركزت الدراسة الحالية على متغيري الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي كمتغيرات رئيسية بينما تناولت الدراسات السابقة متغيرات أخرى مثل انبعاثات غازات الدفيئة أو معدلات البطالة.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها.

- **نتيجة الإجابة عن السؤال الأول**: " ما مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2000م إلى 2020م"؟

من خلال مراجعة البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة خلال تلك الفترة، لوحظ وجود اتجاه تصاعدي في كلا المتغيرين. حيث شهد الإنفاق الحكومي على التعليم العالي زيادة مطردة من 490 مليون ريال سعودي في عام 2000م إلى 960 مليون ريال سعودي في عام 2007م. كما شهد معدل النمو الاقتصادي زيادة خلال نفس الفترة من 1.4 مليار ريال سعودي في عام 2000م إلى 3.2 تريليون ريال سعودي في عام 2020م. هذا الاتجاه التصاعدي المتزامن في المتغيرين يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة خلال تلك الفترة.

- **نتيجة الإجابة عن السؤال الثاني**: ما مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزيادة في أعداد الخريجين وأثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

على الرغم من الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي التعليم العالي من 56.75 ألف خريج في عام 2000م إلى 219.1 ألف خريج في عام 2017م، إلا أن تلك الزيادة لم تنعكس بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة. مما يشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

وعليه، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزيادة في أعداد الخريجين وأثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

- **نتيجة الإجابة عن السؤال الثالث**: ما مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية وبين القطاع النفطي فيها؟

يحتل القطاع النفطي النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بسبب اعتماد الاقتصاد السعودي على عائدات النفط. مما يشير إلى الارتباط الوثيق بين المتغيرين. وعليه، توجد علاقة ارتباط قوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع النفطي في المملكة العربية السعودية.

خلاصة النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2020م. فكلما زاد الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، زاد معدل النمو الاقتصادي.
2. لم تترجم الزيادة في أعداد خريجي التعليم العالي إلى نمو اقتصادي متناسب في المملكة خلال تلك الفترة. حيث أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين أعداد الخريجين ومعدلات النمو الاقتصادي.
3. أكدت الدراسة وجود ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية وبين القطاع النفطي، حيث يستحوذ القطاع النفطي على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.
4. أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية واضحة بين الإنفاق الحكومي على التعليم ومعدلات البطالة في المملكة خلال تلك الفترة.
5. بيّنت الدراسة التحسن الكبير في قطاع التعليم العالي في المملكة من حيث زيادة عدد الجامعات والميزانيات المخصصة.
6. أكدت النتائج أهمية الاستمرار في تعزيز قطاع التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل لتعظيم العائد الاقتصادي من الاستثمار في التعليم.
7. أظهرت الدراسة التطور الكبير في مؤشرات النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة المدروسة.

إجمالاً أكدت الدراسة على العلاقة الإيجابية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مع ضرورة تطوير نوعية التعليم ومخرجاته ليتناسب مع احتياجات سوق العمل ويعزز النمو الاقتصادي.

الخاتمة.

قد استعرضنا في هذا البحث علاقة التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2020م. وقد أظهرت النتائج تحسنًا كبيرًا في قطاع التعليم الجامعي في المملكة، حيث ازداد عدد الجامعات، وزادت الميزانيات

المخصصة للتعليم. وقد برزت العلاقة المباشرة بين التعليم والنمو الاقتصادي، حيث يعزز التعليم القدرات الإنتاجية والمهارات لدى القوى العاملة ويسهم في تحسين مستوى الدخل والمعيشة.

وفيما يتعلق بالبطالة، تبين أن لها تأثيرًا كبيرًا على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة والادخار والاستثمار، وتقليل القدرة الإنتاجية. ومع ذلك، لم يتم تحديد علاقة سببية قوية بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة في المملكة، حيث قد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر في معدلات البطالة.

أخيرًا، تبين أن النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية قد تطور بشكل كبير خلال الفترة المدروسة، حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل ملحوظ. وقد تحقق هذا النمو الاقتصادي بفضل توفير الموارد والمخصصات المالية اللازمة لتحقيق التوسع في التعليم وتنمية الاقتصاد المتنوع. وتؤكد رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على أهمية تنمية وتنويع الاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد المزدهر.

بناءً على النتائج المذكورة، يمكن القول إنّ التعليم يلعب دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ومن أجل مستقبل أكثر استدامة، يجب على الدولة الاستمرار في توفير التكاليف والمخصصات المالية اللازمة لتعزيز قطاع التعليم وتحسين جودته، بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتخفيف معدلات البطالة. وبهذا الشكل، ستستمر المملكة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

قائمة المراجع.

أولاً-المراجع بالعربية:

- البنك الدولي، الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي Saudi Arabia)-، https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.TER.ENRR?end=2020&locations=SA&start=1971&view=chart
- جبلز، مالكوم، وآخرون، (1995). اقتصاديات التنمية. تعريب طع عبد الله منصور، وعبد العظيم محمد مصطفي، دار المريخ للنشر، الرياض.
- شطي، و. ع. المطيري، م. ب. م. (2022). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2020م، العدد ثمانية وأربعون، 2022.
- عبد الموجود، م. ع. (1991). بعض منهجيات اقتصاديات التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية حول اقتصاديات التعليم العالي وموقعها من خطط التنمية في الأقطار العربية، قطر.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، (2018). وثيقة الإحصائيات السنوية 2018م. التقارير الإحصائية والنشرات.
- الهيئة العامة للإحصاء، الكتب الإحصائية السنوية، من العدد 31-54.
- وزارة التعليم العالي، (2014). التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: مؤشرات محلية ومقارنات دولية، مرصد التعليم العالي، الرياض.
- وزارة التعليم، (2017). إحصائيات التعليم العالي، للأعوام 1997-2017. مركز إحصائيات التعليم.

ثانياً-المراجع بالإنجليزية:

- Smith, Larry and Abouammoh, Abdulrahman (2013), Higher Education in Saudi Arabia: Reforms, Challenges and Priorities, in: Larry Smith and Abdulrahman Abouammoh (eds.), Higher Education in Saudi Arabia: Achievement, Challenges and Opportunities, Springer.